

Distr.: Limited
9 December 2015
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٢ (ب) من جدول الأعمال

العولمة والترابط: تسخير العلم

والتكنولوجيا لأغراض التنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة إنريكي كارتيو غوميس (باراغواي)، على
أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار [A/C.2/70/L.40](#)

تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٨/٢٠٠ ٢٠٠٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،
و ٥٩/٢٢٠ ٢٢٠٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٦٠/٢٠٥ ٢٠٠٥/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٦١/٢٠٧ ٢٠٠٧/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،
و ٦٢/٢٠١ ٢٠١/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٦٤/٢١٢ ٢١٢/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و ٦٦/٢١١ ٢١١/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٦٨/٢٢٠
المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣،

وإذ تحيط علماً بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ
٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، و ٢٠٠٩/٨ ٨/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، و ٢٠١٠/٣ ٣/٢٠١٠ المؤرخ
١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، و ٢٠١١/١٧ ١٧/٢٠١١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١، و ٢٠١٢/٦ ٦/٢٠١٢ المؤرخ
٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢ و ٢٠١٣/١٠ ١٠/٢٠١٣ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣ و ٢٠١٤/٢٨ ٢٨/٢٠١٤ المؤرخ
١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤ و ٢٠١٥/٢٧ ٢٧/٢٠١٥ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥،



وإذ تشير إلى نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات^(١)،
وإذ تشير أيضاً إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة
”المستقبل الذي نصبو إليه“^(٢)،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون
”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من
أهداف التنمية المستدامة العالمية وغاياتها الشاملة والبعيدة المدى التي تركز على الناس وتفضي
إلى التحول؛ وتأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول
عام ٢٠٣٠، وإقرارها بأنّ القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع،
هو أكبر تحد يواجهه العالم، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة؛ والتزامها بتحقيق
التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن
ومتكامل، بالاستفادة من إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى النهوض
بما لم يكتمل من أعمالها،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ المتعلق بخطة
عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ
من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتكملها وتدعمها وتساعد في توضيح سياق غاياتها
المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، والتي أعادت تأكيد الالتزام
السياسي القوي بمعالجة تحدي التمويل وهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات للتنمية
المستدامة بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تسلّم بأهمية التكنولوجيا بوصفها إحدى وسائل التنفيذ الرئيسية في السعي
لتحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب التمويل وبناء القدرات وتوفير إطار مؤسسي والتجارة،
وإذ تحيط علماً بتقارير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن
دوراتها الرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة عشرة^(٣)،

(١) القرار ١/٦٠.

(٢) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١١، الملحق رقم ١١ (E/2011/31)؛ والمرجع نفسه،
٢٠١٢، الملحق رقم ١١ والتصويب (E/2012/31 و Corr.1)؛ والمرجع نفسه، ٢٠١٣، الملحق رقم ١١
والتصويب (E/2013/31 و Corr.1)؛ والمرجع نفسه، ٢٠١٤، الملحق رقم ١١ (E/2014/31)؛ والمرجع نفسه،
٢٠١٥، الملحق رقم ١١ (E/2015/31).

وإذ تشير إلى قرارها ٢٠٨/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١،

وإذ تسلّم بأهمية هئية بيئة مواتية قادرة على اجتذاب ودعم الاستثمار الخاص وريادة الأعمال التجارية وتحلي الشركات بالمسؤولية الاجتماعية، بما يشمل هئية إطار للملكية الفكرية يتسم بالكفاءة والملاءمة والتوازن والفعالية، مع التشجيع في الوقت نفسه على انتفاع البلدان النامية من العلم والتكنولوجيا،

وإذ تسلّم أيضاً بالدور الحيوي الذي يمكن للعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئياً، تأديته في التنمية وفي تيسير الجهود المبذولة لمواجهة التحديات العالمية، من قبيل جهود القضاء على الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز فرص الحصول على الطاقة وزيادة الكفاءة في استهلاك الطاقة، ومكافحة الأمراض، وتحسين التعليم، وحماية البيئة، والتعجيل بخطى التنوع الاقتصادي والتحول الاقتصادي، وتحسين الإنتاجية والقدرة على المنافسة ودعم التنمية المستدامة في نهاية المطاف،

وإذ تشير إلى الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن استفادة النساء والفتيات من التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهم في ذلك، التي اعتمدها في دورتها الخامسة والخمسين^(٤)،

وإذ تسلّم بأن التعاون والعمل المشترك مع البلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، إضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان، والمبادلات التجارية معها وفيما بينها، أمور أساسية في النهوض بقدرتها على إنتاج المعارف العلمية والتكنولوجية والابتكارية، وعلى تحصيلها واستيعابها واختيار اللائق منها وتكييفها والانتفاع بها،

وإذ يساورها القلق لأن العديد من البلدان النامية تفتقر إلى القدرة على الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بأسعار معقولة، ولأن الآمال المعقودة على العلم والتكنولوجيا والابتكار لا تتحقق بالنسبة إلى أغلبية الفقراء، وإذ تشدد على ضرورة تسخير التكنولوجيا على نحو فعال من أجل سد الفجوة الرقمية،

وإذ تقر بأن الدعم الدولي من شأنه أن يساعد البلدان النامية على الاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي وعلى تعزيز طاقتها الإنتاجية لبناء قدرتها على الابتكار ودعمها وتطويرها للتمكن من تطوير التكنولوجيا والاستفادة منها ونشرها،

(٤) المرجع نفسه، ٢٠١١، الملحق رقم ٧ (E/2011/27)، الفصل الأول، الفرع ألف.

وإذ تعيد التأكيد على ضرورة تعزيز برامج العلم والتكنولوجيا والابتكار للكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ مع التقدير التعاون القائم بين اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في إعداد استعراضات للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتنفيذها،

وإذ ترحّب بقيام المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بإنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا^(٥)،

وإذ تلاحظ الجهود المستمرة التي تبذلها المنظمة العالمية للملكية الفكرية، في إطار ولايتها الحالية، لإقامة مراكز لدعم التكنولوجيا والابتكار فيما يزيد عن ٥٠ بلدا تتيح إمكانية الوصول إلى المعلومات التكنولوجية عن طريق قواعد بيانات براءات الاختراع والوصول إلى البحوث العلمية عن طريق برنامج 'إتاحة البحوث من أجل التطوير والابتكار' وبرنامج 'إتاحة المعلومات بشأن براءات الاختراع المتخصصة'، ولإعداد الاستراتيجيات الوطنية لبراءات الملكية الفكرية والابتكار،

وإذ تعيد التأكيد على أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، ولخطة عمله العشرية، باعتبارها إطارا استراتيجيا لضمان تحوّل اجتماعي واقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، وبرنامج القاري الوارد في قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمبادرات الإقليمية،

وإذ تشدد على أهمية أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية شاملة للجميع وألا يُستثنى أي بلد لدى تنفيذ هذا القرار،

١ - تحيط علما بتقارير الأمين العام^(٦)؛

٢ - تعيد تأكيد التزامها بما يلي:

(أ) دعم الأعمال المتفق عليها بين أقل البلدان نموا والشركاء في التنمية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، على النحو المبين في الفقرتين ٥٢ و ٥٣ من برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعدد ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا^(٧)؛

(٥) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق، الفقرة ١٢٣.

(٦) A/66/208 و A/68/227 و A/70/276.

(٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7) الفصل الثاني.

(ب) تشجيع بذل المزيد من الجهود ودعمها لتطوير مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك التكنولوجيا المناسبة؛

(ج) دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، منفردة ومجموعة، من أجل استخدام تكنولوجيات زراعية جديدة لزيادة الإنتاجية الزراعية باستعمال وسائل مستدامة بيئياً؛

(د) دعم تحسين التنسيق والتجانس، بما في ذلك تطبيق أفضل الممارسات في مجال التنسيق وتبادل الدروس المستفادة فيما بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي تقدم المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار الموجهة صوب أولويات التنمية واحتياجاتها؛

٣ - تعيد أيضاً تأكيد الالتزامات التي تم التعهد بها في خطة عمل أديس أبابا^(٨) والتي تشمل، في جملة أمور، العلم والتكنولوجيا والابتكار بوصفها من مجالات العمل الهامة لتحقيق التنمية المستدامة؛

٤ - تسلّم بالدور الذي يضطلع به حالياً مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وسائر كيانات الأمم المتحدة المعنية، وكذلك المنظمات المعنية الأخرى، في مساعدة الحكومات، بناء على طلبها، في ضمان إدماج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والتنمية المستدامة في بلدانها، وجعل تلك السياسات داعمة لهذه الاستراتيجيات، وكذلك في ضمان جعل سياساتها وبرامجها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار داعمة لخطة الإنمائية الوطنية؛

٥ - تسلّم أيضاً بأن للعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، أهمية حيوية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٩)، ولمشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة في الاقتصاد العالمي؛

٦ - تسلّم كذلك بأن استفادة النساء من كل الأعمار، استفادة كاملة وعلى قدم المساواة، من العلم والتكنولوجيا والابتكار، ومشاركتهن في ذلك، شرطان أساسيان لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتشدد على أن تذليل العقبات التي تحول دون استفادة المرأة والفتاة على قدم المساواة من العلم والتكنولوجيا والابتكار أمر يتطلب الأخذ بنهج منظم وشامل ومتكامل ومستدام ومتعدد التخصصات ومتعدد القطاعات، وفي هذا الصدد، تحث الحكومات على إدماج منظور جنساني في التشريعات والسياسات والبرامج؛

(٨) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٩) القرار ١/٧٠.

٧ - تلاحظ أهمية تيسير الحصول على التكنولوجيا السهلة المنال والمعينة وتقاسمها، عن طريق نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها ومن خلال تدخلات أخرى، من أجل النهوض بعملية التنمية التي تشمل مسائل الإعاقة، وكفالة توفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تمكينهم، مع التسليم بأن الأشخاص ذوي الإعاقة يشكلون نحو ١٥ في المائة من سكان العالم؛

٨ - تطلب إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تهيم منتدى تواصل في إطاره مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه مركز التنسيق على نطاق المنظومة في متابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات^(٢)، وأن تواصل عملها المتعلق بتبادل أفضل الممارسات؛

٩ - تشجع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أن يواصل، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وجامعة الأمم المتحدة، إجراء استعراضات للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بهدف مساعدة البلدان النامية على تحديد التدابير اللازمة لتخاذها لدمج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

١٠ - تشجع المنظمة العالمية للملكية الفكرية على مواصلة القيام بأنشطة الدعم التقني، بما في ذلك وضع الاستراتيجيات الوطنية لبراءات الملكية الفكرية والابتكار؛

١١ - تشجع الحكومات على تعزيز ودعم الاستثمار في مجال البحث والتطوير فيما يتعلق بالتكنولوجيات السلمية بيئياً وعلى تشجيع مشاركة قطاع الأعمال التجارية والقطاع المالي في تطوير تلك التكنولوجيات، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود؛

١٢ - تشجع الجهود الرامية إلى زيادة توافر البيانات لدعم قياس نظم الابتكار الوطنية (مثل فهارس الابتكار على الصعيد العالمي، الحالية)، والبحوث التجريبية في مجال الابتكار والتطوير لمساعدة واضعي السياسات في تصميم وتنفيذ استراتيجيات الابتكار؛

١٣ - تشجع أيضاً على زيادة البيانات العالية الجودة والحسنة التوقيت والموثوق بها والمصنفة حسب نوع الجنس والفئة العمرية والانتماء الجغرافي ومستوى الدخل والانتماء العرقي والإثني والحالة من حيث الهجرة، والإعاقة وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية، وعلى زيادة استخدام هذه البيانات، وزيادة الدعم المقدم لبناء قدرات البلدان النامية لهذا الغرض، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول

الجزرية الصغيرة النامية، وتعزيز التعاون الدولي، بوسائل منها تقديم الدعم التقني والمالي، بهدف زيادة تقوية قدرات الهيئات والمكاتب الإحصائية الوطنية؛

١٤ - تشجع كذلك الترتيبات القائمة والمضي في الترويج لمشاريع مشتركة في مجال البحث والتطوير على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والأقليمي بالقيام، حيثما أمكن، بتعبئة الموارد العلمية والبحثية والتطويرية القائمة وعن طريق الربط الشبكي للمرافق العلمية ومعدات البحوث المتطورة؛

١٥ - تؤكد أن للعلم والتكنولوجيا والابتكار أهمية حيوية بالنسبة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

١٦ - تشجع على تعزيز الدعم الموجه لبناء قدرات البلدان النامية، بما يشمل تحسين نظم البيانات وبرامج التقييم الوطنية، لا سيما في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان المتوسطة الدخل؛

١٧ - تدعو الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مواصلة تعزيز دعمها لمختلف الشراكات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار القائمة مع البلدان النامية في التعليم الابتدائي والثانوي والعالى، وفي التعليم المهني والتعليم المستمر، وللفرص التجارية المتاحة للقطاع الخاص، وللهيكل الأساسية للعلم والتكنولوجيا والابتكار، وللمشورة المقدمة للبلدان النامية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتشجع أصحاب المصلحة الآخرين، حسب الاقتضاء، على القيام بذلك؛

١٨ - ترحب بقيام المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بإنشاء آلية تيسير التكنولوجيا والإعلان عن بدء عملها خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعقود لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتتطلع إلى تفعيل الكامل لجميع عناصر هذه الآلية؛

١٩ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تضمن، كل في حدود ولايتها ومواردها، ألا يُستثنى أي بلد لدى تنفيذ هذا القرار؛

٢٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج ضمن البند المعنون "العولمة والترابط"، من جدول الأعمال المؤقت لدورها الثانية والسبعين بنداً فرعياً بعنوان "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية"، وذلك ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك في المناقشات المتعلقة بتنشيط أعمال اللجنة الثانية.